عبد المحسن بن فهد المارك

سفير خادم الحرمين الشريفين لدى مملكة البحرين

خادم الحرمين الشريفين والدكتوراه الفخرية من جامعة الخليج العربي

□ باسم جميع موظفي سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى مملكة البحرين الشقيقة، أود أن أعرب عن الفخر والاعتزاز بتسلم خادم الحرمين الشريفين حفظه الله ورعاه شهادة الدكتوراه الفخرية في مجال خدمة العلوم والتعليم الطبي من جامعة الخليج العربي في مملكة البحرين، حيث جاءت تتويجاً لجهود المملكة العربية السعودية في دعمها المستمر للجامعة منذ عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز رحمه الله حين قال كلمته المشهورة «الجامعة أقيمت لتبقى لا لتغلق»، وذلك عندما واجهت الجامعة أزمة مالية وكانت على وشك الإغلاق فتحمل رحمه الله دعمها مالياً وما تبعه أيضا من عطاء صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز وما أوقفه لدعمها وكذلك حرص صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز حفظهم الله، وانشاء مركز الطب الجزيئي الذي تكفلت به صاحبة السمو الأميرة الجوهرة بنت إبراهيم الإبراهيم حرم المغفور له بإذن الله الملك فهد بن عبدالعزيز، وهدية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز هذه تأتي استكمالا لحرصه واهتمامه حفظه الله في الارتقاء بالتعليم في المملكة العربية السعودية، حيث شمل جميع مناطق المملكة عقد النهضة التعليمية المتطورة في مملكتنا الحبيبة وتوفير التعليم لأبناء المملكة الغالية ابتداء بمشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام، تطور فيها عدد الجامعات من ثماني جامعات في العام 1998 م (1419هـ) إلى 24 جامعة في العام 2010 م (1431هـ) وعدد الجامعات الأهلية إلى تسع جامعات واستكمال برنامجه حفظه الله في الابتعاث الخارجي الذي بلغ المرحلة الخامسة ليخلق فرصا جديدة في التعلم للشباب السعودي ويعد بمثابة الاستثمار الحقيقي في بناء المواطن وتعليمه ويزيد من التنافس الشريف بين الجامعات السعودية، وخصوصا الناشئة منها ويزيد من حرص أبناء وبنات المملكة سواء في الجامعات السعودية أو في الخارج لمواصلة التحصيل العلمي لخدمة دينهم وملكهم ووطنهم.

وتعتبر هدية خادم الحرمين التي أعلن عنها في مملكة البحرين الشقيقة أثناء زيارته حفظه الله بدعوة كريمه من صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة ملك مملكه البحرين الشقيقة وإعلانه بتقديم مبلغ مليار ريال لإنشاء مدينة طبية تتبع لجامعة الخليج العربي استمراراً للدعم السعودي لهذه الجامعة، التي أرسى دعائمها أشقاؤه قادة مجلس التعاون الخليجي انطلاقا من الدور الجليل للتعليم العالي والجامعي في تطوير المجتمع الخليجي وتوفير احتياجاته من المتخصصين والخبراء في شتى المجالات المهنية ذات الأهمية للمجتمع.

وبعد تدارس الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لدول مجلس التعاون وما تواجهه من تحديات حضارية، وما يربطها من وشائج تاريخية وتطلعات مشتركة نحو مستقبل زاهر يكون أحد نتاجاتها خلق نوع من التلاحم الوجداني والوحدة الفكرية والتقدم العلمي لأفراد هذا المجتمع العزيز مما يحقق للمنطقة الخليجية الرقي الحضاري والنهضة التنموية في شتى المجالات إن شاء الله.

وتعتبر هذه الهدية في مجال العلوم الطبية خير دليل على مدى اهتمام خادم الحرمين الشريفين بالعمل الخيري الإنساني في خدمة مسيرة العمل الخليجي المشترك لما فيه الخير لأبناء المنطقة، وإعلان مرحلة جديدة وإشعاع علمي وتدريبي عالمي في مملكة البحرين ذات النجاح المالي المشهود سوف ينعكس على دول مجلس التعاون الخليجي ويلقي اهتماما من باقي الأشقاء لما للجامعة من دور علمي كبير يلمسه أبناء الخليج وسوف يكون بمشيئة الله لها دور علمي تدريبي مؤهل يضاف لإسهاماتها السابقة ينعكس بالتالي على أبناء الخليج العربي والأمة العربية والإسلامية.

وكان لتجاوب حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين الشقيقة لهدية خادم الحرمين حفظهم الله بأن منح أرضاً للمدينة الجامعية اكبر الأثر في إتمام هذا المشروع الحضاري الخليجي الكبير وأظهر مدى حرص حكومة جلالته والشعب البحريني الشقيق على المشروع الخيري.

ولا يسعني ومنسوبي السفارة إلا الإشادة والتقدير لخادم الحرمين الشريفين وأشقائه قادة الخليج العربي مثمناً القرارات التي تصدر من القيادات الخليجية التي تعتبر بتوفيق من الله مثالية في التخطيط الاستراتيجي المستقبلي لمناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة وتجسيدا للدفع بمسيرة التكامل وتسخير الإمكانات كافة لتطويرها وازدهارها، ويكمن في الإعداد الأمثل لأجيال مؤهلة بالعطاء في سبيل خدمة وبناء بلدانها والسير بهم لآفاق الرقي والتطور.

كراهيات صادمة لكنها سريعة الزوال

نادر كاظم

كاتب بحريني

□ تحدثت في مقالة سابقة عن الكراهيات المصطنعة، وهي نوع من الكراهيات لا ينطوي، بالضرورة، على حقد حقيقي كما في الكراهيات الحقيقية، بل هي، بالدرجة الأولى، كراهيات يجري التوسّل بها واستثمارها لمآرب سياسية أو غيرها. إلا أن هذا لا يعني أن الكراهيات الحقيقية سوف تنقرض، أو أن أصحاب الكراهيات الحقيقيين والصادقين مع أنفسهم سوف يختفون نهائياً من المشهد. بل على العكس من هذا؛ لأن تكتيكات الكراهية المصطنعة تعتمد، أساساً، على الكراهيات الحقيقية، وهي تتوسّل، في الغالب، بأصحاب الكراهية الحقيقيين (أو من يتظاهرون بأنهم كذلك) الذين يتم تجنيدهم بطرق خفية، وأحياناً بطرق غير مباشرة وعبر وسطاء عديدين وبأساليب لا تختلف كثيراً عن أساليب تجنيد العملاء السريين في العالم السرّي للمخابرات. وعلى هذا، فقد يحصل أن ينخرط أصحاب الكراهية الحقيقيون في لعبة إنتاج الكراهية وتداولها وهم لا يعرفون، أساساً، من يقف وراء هذه اللعبة ومن يحرّك خيوطها ويضبط إيقاعها ويستفيد من عواقبها وانعكاساتها، وربما كانوا لا يعرفون حتى أنهم مجرد أدوات مستخدمة لمآرب أخرى وفي خدمة لاعبين آخرين. وقد يكون السبب في ذلك أن هؤلاء لا يستفيدون شيئاً من هذه المعرفة؛ ذلك أن التعبير عن الكراهية عادة من عاداتهم، بل هذه هي لعبتهم المفضّلة التي لا يجيدون لعبة أخرى غيرها، كما أنهم مستعدون، في كل وقت، للتعبير عن كراهيتهم، وهم على قناعة تامة بأن التعبير عن هذه الكراهية إنما يخدمهم ويصبّ في مصلحتهم في كل الأحوال. فإذا كان الحال كذلك، فماذا يهمّ لو تبيّن لهم أنهم مجرد أدوات مستخدمة في لعبة الكراهية، وأن ثمة جهة أخرى تستفيد من ذلك وهي من تضبط إيقاع هذه اللعبة وتحرّك خيوطها في الخفاء؟ أليس أحرى بهم أن ينظروا إلى ذلك على أنه نوع من تقاطع المصالح أو من المصالح المشتركة؟

ومع هذا، فإن هذا لا يعني أن تحركات أصحاب الكراهية الحقيقيين ستكون سلسة وعلنية؛ لأن علينا ألاّ نقلل من أهمية قوى المجال العام ودور استراتيجيات الردع في كبت الكراهية وتضييق الخناق على أصحابها. فإذا كان صحيحاً أن الكراهيات المصطنعة قد افتتحت مرحلة جديدة في تاريخ الكراهية، فإن الصحيح كذلك أن قوى المجال العام واستراتيجيات الردع قد وضعت سلفاً قوانين هذه المرحلة وأصول هذه اللعبة. وأول هذه القوانين أن لكل كراهية ثمناً، وثمناً ينبغي أن يدُفع غالياً، وغالياً جداً في بعض الأحيان. صحيح أن هذه القوانين لن تنجح في تحويل الجميع إلى أناس محبين وعطوفين ومسالمين، ولن تقتلع جذور الكراهية من قلوبهم، لكنها ستجبرهم، طائعين أو مكرهين، على الاحتفاظ بكراهيتهم في دواخل أنفسهم وداخل فضاءاتهم الخصوصية المغلقة فقط. أما إذا أراد الواحد من هؤلاء أن يعبّر عن كراهيته في المجال العام وأمام الأضواء وخارج هاتين العزلتين المظلمتين (عزلة النفس وعزلة الفضاء المغلق)، فإن هذا ليس مستحيلاً، إلا أن الخيارات فيه باتت محدودة جداً. وهناك ثلاثة خيارات: فإما –1 أن يُقدِم المرء على المجاهرة بكراهيته في المجال العام، وفي هذه الحالة فإن عليه أن يهيئ نفسه لمواجهة المتاعب وللأثمان الباهظة التي سيكون عليه تسديدها بعزلته وعيشه في الخفاء وتحت حماية الشرطة أو بموته اغتيالاً في أية لحظة كما حصل مع المخرج الهولندي ثيو فان غوخ. وإما –2 أن يتحايل على التعبير عن هذه الكراهية بحيث يجاهر بكراهية مقنّعة وموارِبة لا يطالها القانون ولا أخلاقيات المجال العام، وفي هذه الحالة قد ينجو بفعلته وقد لا ينجو. وإما –3 أن يعمد إلى التعبير عن كراهيته المنفلتة والصريحة ولكن عبر التوسّل بقنوات التواصل الخفيّة. وقنوات التواصل الخفية مفهوم نستخدمه، هنا، ليشمل أشكالاً متنوعة من المجاهرة بالكراهية، إلا أنها مجاهرة، في معظمها، مجهولة المصدر وتنتشر عبر قنوات خفية ومسالك سريّة، وذلك مثل الكتابة مجهولة المصدر على الجدران، والكتب والكتيبات والكاسيتات والأقراص الممغنطة مجهولة المصدر التي ترمى على أبواب المنازل ليلاً، أو تعلّق من وراء ستار على نوافذ السيارات في المواقف العامة، والكتابات والتعليقات المنشورة بأسماء وهمية مستعارة في ساحات الإنترنت المختلفة في المنتديات والشبكات الاجتماعية الإلكترونية وعبر الإيميلات وحتى في الصحف.

حينما تُذكر الكراهيات التي تتوسّل بقنوات التواصل الخفية، فإن الهاجس الأوحد الذي يتملك الكثيرين هو معرفة من يقف وراءها، فترى الجميع يتساءلون، بحماسة، عن صاحب الأيادي الشيطانية المجهولة التي قامت بهذه المهمات «القذرة» بكتابة هذه التعليقات، وإعداد الكاسيتات والأقراص الممغنطة، وتسريب كل هذه الكراهيات المنفلتة عبر الإنترنت وفضاءاته المتنوعة. إلا أني أتصوّر أن هذا هاجس ينبغي أن يتملّك القضاة والمحققين الممسكين بملف التحقيق في مثل هذه القضايا، أما خارج دائرة القضاء والتحقيق فإن السؤال الذي ينبغي أن يشغل الجميع هو: لماذا لم يكن لدى صاحب هذه الأيادي الخفية من الجرأة للظهور العلني أمام الناس أو حتى وضع اسمه الحقيقي من أجل التأكيد على ملكيته الخاصة لكتاباته وتعليقاته ومواده السمعية والبصرية في الكاسيتات والأقراص الممغنطة؟ أو لماذا لم يعد أصحاب الكراهية يمتلكون من الجرأة ما يجعلهم يجاهرون بكراهياتهم المنفلتة في المجال العام وأمام الأضواء في صحيفة طائفية هنا أو في نشرة عنصرية هناك؟ قد يرجع ذلك إلى فاعلية استراتيجيات الردع، وإلى أن أصحاب الكراهيات لم يعودوا يتمتعون بقوة البأس والتحمّل التي تحميهم من مواجهة تبعات ذلك ومتاعبه وانعكاساته التي لن ترحمهم ولن تتسامح مع صحفهم أو نشراتهم. وهذا ما يدفع أمثال هؤلاء إلى إيثار السلامة باللجوء إلى قنوات التواصل الخفية والمسالك السرية والآمنة لإرسال كراهياتهم، وذلك ظناً من هؤلاء بأن الكراهيات تصيب هدفها حتى بمعزل عن اسم صاحبها الحقيقي.

إلا أن الحاصل أن الكراهيات ما إن جرى كبتها في المجال العام، وتوسّلت، على إثر ذلك، بقنوات التواصل الخفية والسرّية التي تنتعش في الخفاء المظلم: خفاء الإنترنت، وخفاء النشر الورقي، وخفاء الكتابة على الجدران، وخفاء الكليبات التي تتوزع بين الموبايلات والإيميلات والمنتديات الإلكترونية، ما إن حصل هذا حتى أصبحت الكراهيات هشّة وسريعة الزوال والنسيان. صحيح أن هذه كراهيات صادمة وصارمة في حدّتها الاستفزازية وأنها تمتلك من قوة التأثير والجرح ما لا طاقة للكثيرين منا على تحمّله، لكن لا ينبغي أن ننسى أن الكراهيات، بذلك، تحوّلت إلى كراهيات سريعة الزوال والنسيان، فالمرء يصطدم بها بقوة حين يشاهدها أو يقرأها أو يسمعها أول مرة، إلا أنه سرعان ما يرميها وراء ظهره ويتجاوزها وكأنها لم تكن. ولندلّل على هذا بمثال قريب منا، ولنعد بذاكرتنا إلى ذلك الكتيب القبيح الذي انتشر عبر الإيميلات ويتحدّث بكراهية بغيضة عن «خرافة السكان الأصليين» وعن «الشيعة في البحرين، من أين أتوا». كثيرون اطلعوا على هذا الكتيب، وكثيرون استشاطوا غضباً بعد قراءته، ولكن مَن مِن البحرينيين مازال يحتفظ الآن بنسخة من هذا الكتيب القبيح؟! أو من منكم قد حصل، لسوء حظه، على نسخة من كتيب كريه وُزِّع في موقف عام للسيارات أو نسخة من قرص ممغنط تافه وَجَده مرمياً داخل فناء بيته، من منكم حصل على شيء من هذا ومازال يتذكّر محتوياتها أو مازال يحتفظ بها؟! لقد أصبحت الكراهيات المنفلتة تتوسّل بقنوات خفية، وهذا أمّن لها جرأة استثنائية لأن الجبناء عادة ما يستقوون في الخفاء وفي الأجواء السرية، إلا أن هذه الكراهيات فقدت، بذلك، رسوخها وثباتها القديمين. ويبدو أن الكراهية، تماماً كما الحب، شكل من أشكال التواصل البشري، إلا أنه تواصل يتطلب حضوراً مشخَّصاً ليؤدي وظيفته على أكمل وجه. وليس المقصود بالحضور المشخَّص أن الكراهية تتطلب لقاء مباشراً وتلاقياً شخصياً، بل المقصود أن الكراهية لا تصيب أهدافها إلا إذا تجسّدت في شخص معلوم (أو جماعة أشخاص) ظاهر للعيان، يقف وراءها، وتنتسب هذه الكراهية إليه. ولكن الكراهية حين توسّلت، بسبب جبنها وجبن أصحابها وطابعها المصطنع، بقنوات التواصل الخفية، فإنها فقدت طابعها المشخص بحيث لم تعد منسوبة إلى شخص بعينه يتعهدها ويتحمل مسؤوليتها، وهي، بذلك، فقدت قوتها وثباتها ورسوخها.

العالم العربي وأوهام التنمية بلا طبقة وسطى

شفيق الغبرا

أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت، والمقال ينشر بالتعاون مع «مشروع منبر الحرية www.minbaralhurriyya.org»

□ مازالت السياسة في البلاد العربية، رغم انتخابات العراق وعودة البرادعي في مصر وبعض الأجواء الديمقراطية الإيجابية في بعض المواقع العربية مثل الكويت ولبنان، حكرا على فئة مسيطرة أو فرد قائد أو جناح من عائلة أو فئة من طائفة. بمعنى آخر مازلنا في البلاد العربية في مرحلة ما قبل الثورة الديمقراطية وآفاق اجتياحها لعالمنا في السنوات العشر القادمة. السياسة حتى الآن عند العرب هي سياسة سيطرة من الأعلى. وفي هذا النمط من السيطرة أوهام حول القوة والثبات، لكنها في الجوهر مليئة بالتناقضات والهشاشة. لقد سيطر في البلاد العربية حكم الاستخبارات قبل حكم المعلومات والعلم، وحكم القوة قبل حكم الحكمة، وحكم العائلات وفروعها والقبائل قبل حكم المؤسسة والدولة بصفتها مساحة الجميع، وسيطر أيضاً حكم التفسير الأصولي قبل التفسير المجدد والمتنور. حتى اللحظة العالم العربي يعيش مأزق السياسة وكيفية التعامل مع الدولة.

لكن مشكلة التحول إلى الديمقراطية مرتبطة حتى الآن بضعف الطبقة الوسطى العربية. فغياب هذه الفئة الأساسية للتقدم هو أحد أهم مسببات تراجع العالم العربي عن مشروع التحديث والتنمية الذي بدأ في النصف الأول من القرن العشرين. بلا طبقة وسطى مستقلة فاعلة اقتصاديا وغير معتمدة على الدولة لن يكون هناك نجاح في التقدم والحريات والتنمية في البلاد العربية، بل ستسير الدول العربية حتما نحو حالة من الفشل والفوضى.

وتؤكد لنا تجربة الغرب وتجارب مجتمعات أخرى غير غربية بأن الحقوق والحريات والديمقراطية تتطلب طبقة وسطى مستقلة. فمن خلال نمو الطبقة الوسطى نجحت التجارب العالمية في تحديد الفساد وفصله عن احتكار السلطة، ونجحت بنفس الوقت في عملية التوسع في الحريات والحقوق وتحديد صلاحيات الطبقة الحاكمة من الملوك والرؤساء وتحديد مدد بقائهم في السلطة انطلاقا من مدنية الحكم. إن سعي الطبقة الوسطى في التجارب العالمية لحماية استثماراتها ومستقبل انتمائها للأوطان التي نشأت فيها جعلها تسعى إلى ضمانات لحرية الرأي والمعرفة والانتقال والتجارة ووضوح الإدارة والشفافية وتداول السلطة. هذه التطورات هي المسئولة في المجتمعات العالمية عن التجديد والنمو والتنمية والإدارة الحديثة والمستقبل الواعد والجامعات المتقدمة والمرافق العلمية والطبية والبحثية.

في الحالة العربية التنمية ترتبط حتى الآن بوجود الكثير من التلاصق بين الذين يقودون الدولة وبين الذين يسيطرون على الاقتصاد، وفي هذا إفساد للتنمية وإدخال لها في طريق مسدود لا يختلف عن ذلك الذي دخل فيه الاتحاد السوفياتي قبل سقوطه المفاجئ.

إن أصحاب السلطة في الدول العربية هم شركاء في الاقتصاد، بل يصعب على الكثير من الشركات والاستثمارات العمل في الكثير من الدول العربية بلا شريك «متنفذ» يكون احد أركان السلطة والحكم. إن القول السياسي الشهير «إن السلطة المطلقة تتحول إلى مفسدة مطلقة» فيه الكثير من الصحة. فكلما ازدادت الصلاحيات لدى الفئات الحاكمة كلما ازدادت نسب الفساد وانتشرت، وهذا بدوره يحد من نمو طبقة وسطى مؤثرة مستقلة وافرة العدد قوية البنية تحترم ذاتها قادرة على القيام بأعباء التنمية وحماية الاستقرار البعيد الأمد.

كانت أول الضربات الموجهة للطبقة العربية الوسطى الصاعدة في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين عندما انتشرت سياسة التأميم في معظم الدول العربية. كما وجهت لهذه الطبقة الوسطى ضربة قاسية عندما حولتها الدولة إلى طبقة تعتمد على الدولة وعقودها مما حد من نموها المستقل. بل يمكن القول إن النفط تحول في الدول النفطية لأحد اكبر العوامل التي تحد من نمو هذه الطبقة، وذلك من خلال سيطرة الدول على الإنتاج والثروات مما حول المجتمع إلى موقع استهلاك لا إنتاج وموقع اعتماد لا استقلالية. وقد أنتجت هذه السيطرة الحكومية ضعفا عربيا واضحا في كافة مجالات العلم والإنتاج والمؤسسات. ولم تكن عملية بروز مفكرين كبار مثل طه حسين، وعباس محمود العقاد، ونجيب محفوظ ومغنين ومغنيات مثل عبدالحليم حافظ وأم كلثوم وملحنين وعشرات غيرهم في ذلك الزمن السابق سوى تعبير عن نمو الطبقات الوسطى المستقلة ومطالبها. لكن تلك التجارب لم تصمد أمام سطوة الدولة.

وقد صعب مهمة نمو طبقات وسطى عربية أن الدولة في البلاد العربية بقيت أسيرة العلاقة المبهمة والصعبة بين الدولة والأسرة المسيطرة. لا يوجد دولة عربية واحدة بما فيها الدول الجمهورية إلا والعلاقة بين الأسرة والدولة في التصاق كما يلتصق طفل بأمه. وبينما يمكن القول بأن هذا الالتصاق كان في السابق اصل نشوء جميع الدول وانه لا ضرر من وجوده في مرحلة، لكن الدول العربية تأخرت في عملية الفصل وذلك بسبب غياب التنمية السياسية وحالة إضعاف الطبقة الوسطى. لقد فصلت الدول الغربية ومعظم دول العالم بين الأسرة والدولة (لا يشترط أن يكون فصلا تعسفيا كما يؤكد النموذج البريطاني) وهذا سمح لتطور الدولة في العالم بصفتها حامية البلاد والوعاء الأساسي للتنمية والمستقبل. لكن في البلاد العربية أدى غياب هذا الفصل إلى ضعف كبير في الحالة الوطنية وتفتت المجتمعات إلى فئات وقبائل وطوائف. فإن كان الحكم اسريا يحول كل المجتمع لقبائل واسر، وان كان الحكم طائفيا يحول كل المجتمع إلى طوائف، وان كان الحكم خليطا من الاثنين تحول كل المجتمع إلى خليط من القبلية والأسرية والطائفية. هذا بحد ذاته يساعد على استقرار السلطة في المدى القريب لكنه يفجر الوطن في المدى المتوسط والبعيد.

ويترتب على ضعف الفصل بين القبيلة أو العائلة والدولة ضعف التزام النخب الحاكمة بحكم القانون والمساواة أمامه لجميع المواطنين. وبينما يطبق القانون على معظم المواطنين إلا أن المقربين وبعض أهم الشخصيات المسئولة يستثنون من الكثير من القوانين وصولا إلى الجريمة. أما في الغرب فهناك قناعة واسعة النطاق بأن القانون ينطبق على كل الأفراد من رئيس الدولة إلى أعضاء الحكومة وبقية أفراد الشعب. وقد شاهدنا ما حل بكل من الرئيس نيكسون ثم كلينتون من خلال تجاوز القانون. فهل يقع شيء مثل هذا في دولة عربية؟

وأمام ضعف دولة القانون يتبلور ضعف آخر: عدم المقدرة على مساءلة الدولة عن أعمالها. الحكومات في الدول العربية ليست مساءلة، وهي لا تحاسب على الكوارث التي تصنعها بحق شعوبها، فواجب المجتمع مدح الدولة في السراء والضراء. عدم المساءلة أدى إلى دولة لا تعتمد على رأي الشعب فيها.

ونظرا لضعف الدولة في المجتمعات العربية وعدم انطلاقها من شرعية انتخابية تقررها صناديق الاقتراع أولا، فقد وجدت في الدين وأسلمة بعض أو الكثير من القوانين وسيلة لتقوية شرعيتها وإعطائها عمرا جديدا. لكن الكثير من هذه التوجهات في العديد من الدول العربية تحول لعبث سياسي واجتماعي يحولها رويدا رويدا لدول دينية تقتلع التنوع وتقمع الرأي الآخر وتحد من حقوق المرأة والطوائف الأخرى والديانات الأخرى في المجتمع بينما تضرب الطبقات الوسطى صانعة التقدم. وهذا يصب بصورة مباشرة في إضعاف الدول العربية وتفجرها القبلي والطائفي والديني في المدى المتوسط.

عصر الإصلاح سوف يبرز من هذه الظروف الصعبة. لكن مراحل التحول الإصلاحي والديمقراطي لن تكون ممكنة بلا مجتمعات عربية تحمل رؤى متنوعة وطبقات وسطى وقطاعات مثقفة صاعدة وفاعلة مؤمنة بمستقبل أوطانها. الأساس الذي نحتاجه في هذه المرحلة هو فتح المساحة للجميع: للإسلاميين ولغير الإسلاميين للمتدينين ولغير المتدينين، وفتح المجال للكلمة المضادة ولآراء المعارضة، وفتح الباب لعودة المعارضين من الخارج بعد أن أغلقت الأبواب عليهم في الداخل. يجب أن يتم هذا في ظل إقرار قوانين متقدمة وحريات مكفولة وحيادية واضحة من قبل الدولة تشجع أساسا على نمو الطبقات الوسطى. هذا هو الطريق الوحيد لبناء أوطان مستقرة ولمنع سقوط الدول العربية في دوامة التفكك.

وقد يسيء البعض الحرية واستخداماتها، وهذه حجة تستخدمها السلطات في البلاد العربية لمصادرة الحرية. لكن توافر الحرية يطور المجتمع برمته. فهل نمنع الهواء لان أحدا أساء استخدامه؟ إن منع شيء لأنه يستخدم بصورة سلبية من قبل أقلية صغيرة يساوي منع السيارات لان البعض يسبب الحوادث لألوف الناس.

إن الإصلاح القادم يجب أن يأتي بصورة مبادرات من قادة الدول العربية. فهذا أفضل أنواع الإصلاح لأنه يأتي من القمة ويساهم في تغير هادئ وسلمي. وقد حصل هذا النوع من الإصلاح في كل من اسبانيا والبرازيل في السابق. لكن في ظل غياب هذا النوع من الإصلاح أو عدم المقدرة على تحقيقه سوف تكون هناك مرحلة من التذمر والعنف في الشارع قد تؤدي لتحديات تأتي من المعارضة. وهذا يفتح المجال لأكثر من احتمال. قد يقود هذا إلى الاتفاق مع المعارضة على تداول السلطة كما حصل في جنوب إفريقيا وبولندا. وان لم يقع هذا سيكون هناك عنف واضطرابات كما حصل في كوريا. وربما تقع ثورات شاملة كما حصل في تشيكوسلوفاكيا والبرتغال. ولو لم يقع أي من هذا ستنهار الدول وينفرط عقدها كما رأينا في يوغوسلافيا وفي الصومال حيث سيطرت الحرب الأهلية لسنوات. هذه أحداث ليست بعيدة عن العالم العربي في العقد القادم والذي يليه. أمامنا سنوات قاسية يجب التعامل معها بروح قيادية لتخفيف حدتها وآثارها على بلادنا.

إن طرق الإصلاح متشعبة كما أوضحنا ووسائله مختلفة منها السلمي ومنها العنيف. لكن يجب أن نحاول تفادي العنف والثورات لأنها مؤلمة ونتائجها سلبية على المجتمع كما حصل في جميع الثورات التي عرفها التاريخ بما فيها الثورة الإيرانية والفرنسية والصينية. لكن بنفس الوقت يجب علينا تفادي الجمود لأنه يوصلنا إلى الدول الساقطة والفوضى والعنف الأعمى. من هنا تنبع أهمية الإصلاح السياسي الذي يتطلب قادة لديهم شجاعة ويحملون رؤية لمجتمعاتهم وبلادهم.

ولنتذكر هناك جيل عربي يتشكل في ظل التكنولوجيا الجديدة وفي ظل الانترنت واليوتيوب والفيس بوك والتويتير والإعلام الجديد، وهو نفس الجيل الذي يكتشف أن وطنه قد صودر منه لصالح فئات صغيرة تحتكره، بل يكتشف الجيل الجديد انه يفتقد للمكان ويفتقد للمستقبل والعمل بسبب هذا الاحتكار. الجيل الصاعد متفاعل ولا يمكن صعقه بأنظمة مركزية وطرق قيادة تقليدية وأساليب عمل تحتكر السياسة والسلطة. هذا الجيل هو الأغلبية السكانية وهو جيل التغير ووسيلته الإصلاح لكنه قابل للاشتعال والعنف كما نلاحظ من إرهاصات الإرهاب المنتشرة في بعض الدول العربية.

إن ضبط وقيعة التغير وإيصاله إلى بر الأمان يتطلب مبادرات جادة من القادة العرب، وتنشيط للطبقة الوسطى العربية وفتح لمساحة الحرية وتنمية جادة للمشاريع الصغيرة المعتمدة على الشباب، وقوانين إصلاحية وفصل للأسرة والقبيلة عن الدول، وتأكيد على مدنية الدولة وعدم استخدامها للدين في الشأن السياسي، وإحقاق لدولة القانون والدولة التي تساءل من قبل شعبها وصولا إلى ديمقراطية فيها تداول على السلطة. إن فشل مشروع الإصلاح بإمكانه أن يحول الجيل الصاعد نحو التطرف المطلق بل والأفغنة بكل معانيها.

أحمد الصفار

ahmed.alsaffar@alwasatnews.com

البحرين «بلا طائفية»

□ هل تجدي «فانيلات» طبعت عليها عبارات مناهضة للطائفية أو تذاكر للنواب الأفاضل لمشاهدة فيلم «أنا اسمي خان» أو موقع إلكتروني يجمع تواقيع آلاف من البشر في لجم المد الهادر للطائفية في البحرين؟

لا أعتقد ذلك وخصوصاً أن الأصوات التي تعتلي منابر المساجد يوم الجمعة وتتصدر عناوين الصحف المشبوهة، مستمرة في نفث دخان التفرقة والشتات وإثارة القضايا العقائدية الخلافية.

لن يهدأ للوطن بال وفيه من يدعي تمثيل كل الشعب دون تفرقة، فيما يزرع بيديه الحقد بين الناس ويدعوهم إلى تشكيل اصطفافات فئوية للتناحر فيما بينهم.

لن يصل المركب إلى بر الأمان وفوق ظهره من يعمل على تكريس مبدأ «فرق تسد»، فيحرّض الحاكم على المحكوم ومن ثم يدعي أنه مظلوم، يجزئ المواطنين ويفرقهم وببياناته يشحنهم ويُعدهم لسلسلة وجولات من الصراعات والملاسنات التي ما أن تبدأ لا تنتهي.

القضية أبعد من توزيع دور عبادة على إدارتين للأوقاف «السنية» و«الجعفرية» أو وجود تباين في الآراء بشأن صيام رمضان أو إفطار العيد، فالأمر ينقضي حينما يُحكم العقل وتطغى الحكمة فيعطل القلب وتتفتح البصيرة، بعيداً عن التعصب والتمسك بنزعة الأنا وإلا فلا.

كم هي الأموال التي تنفق من أجل حملة دعائية للقضاء على الطائفية؟ لا شك أنها كبيرة، واحتمالات تأثيرها على الفئة المستهدفة قد تكون ضعيفة، خصوصاً مع وجود مشعلي النزاعات ومروجي الكذب والنفاق.

ماذا لو وظفت هذه الأموال لتنظيم فعاليات وطنية تسهم في التقريب بين المذاهب، وجمع خيوط التلاقي الفكري والعقائدي، بعيداً عن الخطاب المتوتر المشحون الملغم بالألفاظ الجارحة، ألن يكون ذلك مجدياً في قطع الطريق على دعاة الفتنة ومن يعيشون على فتات أوهام العمالة للخارج والخلايا النائمة ومخطط نهب خيرات وثروات الخليج؟

إلى متى سيسود الصمت عن فزعات المارقين الفاشلين حتى في كسب ود من يقاسمونهم التوجه العقائدي؟ ومتى سيقف قطار المتسلقين الذين ألهبتهم ملذات الدنيا فنسوا أنفسهم ولم يعد لهم بوصلة أو دليل يعيد لهم شيئاً من عقلهم المسلوب؟

هل قدر هذا الوطن أن يُقتاد ويجر إلى بيانات صحافية لجهات ذُكرت أسماؤها في تقارير مخزية فاضحة ذات صلة بتهميش طائفة وتأليب طائفة على أخرى لدَاعي التخوف من حجم تركيبتها السكانية واحتمال تغلغلها في المواقع المهمة والحساسة في البلاد؟

إلى متى سيبقى النواب منغمسين في فوضى التشريع العشوائي والرقابة الخرساء وملاحقة الوزراء لاستجوابهم، فيما يترقب المواطن التفاتة لوضعه المادي المتردي والتقسيمات الطائفية التي بدأت تتغلغل في كل شبر من هذه الأرض، تجزأ البشر وفقاً لانتمائهم المذهبي وأجندتهم السياسية وفكرهم ومعتقداتهم، لا على أساس وطنيتهم وحبهم لبلدهم؟

بعيداً عن عبارات التشاؤم التي لا أجد أنها مناسبة للواقع البحريني، فإن حملة ضد الطائفية توظف من أجلها مختلف وسائل الإعلام والوسائط الإعلانية، لن تكون مؤثرة وذات جدوى في واقع تحكمه نزعة المتلبسين بعباءة الدين وأبطال الكيبورد والمتسلقين وأصحاب الخطب العصماء.